

الأزمات الاقتصادية في مصر خلال العصر المملوكي الثاني (٧٨٤هـ / ١٣٨٢م - ٩٢٣هـ / ١٥١٧م)

الدكتور عيسى محمود عسود العزام

قسم العلوم الإنسانية

كلية العلوم والآداب

جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

الأزمات الاقتصادية في مصر خلال العصر المملوكي الثاني (٧٨٤هـ / ١٣٨٢م - ٩٢٣هـ / ١٥١٧م)

الدكتور عيسى محمود عسود العزام

قسم العلوم الإنسانية

كلية العلوم والآداب

جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأزمات الاقتصادية في مصر من حيث تطورها، أسبابها، وآثارها على المجتمع والدولة المملوكية، وسياسة الدولة لمواجهة الأزمات، وموقف العامة من الغلاء.

ويستخلص من الدراسة النتائج الآتية:

أولاً: إن الأسباب الرئيسة للأزمات الاقتصادية التي شهدتها مصر خلال العصر المملوكي الثاني تتمثل بـ: الفساد الإداري والمالي، وشيوع بيع الوظائف، واضطرار منسوب مياه النيل، وغلاء أطيان الأراضي والمغارم والمصادرات والتضخم النقدي، والاضطرابات الداخلية، والآفات الزراعية.

ثانياً: كان موقف الدولة من الأزمات باهتاً وحائراً لا يتناسب مع حجم الغلاء، فكانت تلجأ إلى معالجة بعض الأزمات من خلال مساعدة الفقراء والمساكين، وتغيير المحتسب، وترحيل الغلال من مخازنها إلى الأسواق.

ثالثاً: كان للأزمات عاقبة وخيمة على المجتمع والدولة، فهلك ثلثا أهل مصر، وخربت سبعة آلاف وثمانمئة وثلاثون قرية، مما كان له أثر كبير على مجمل الحياة الاقتصادية.

رابعاً: إن احتجاج العامة على الغلاء كان نادراً، نظراً لسياسة القمع والتسلط التي كانت تمارسها الدولة.

This Economic Crises in Egypt during the Mamlouki Second Eer (784H/ 1382A. C - 923H/1517 A. C)

This study at investigating the economic crises in Egypt in terms of their development, causes, and their hence on the mamlovici society and state, in addition to the stand of the state to face there crises ad the public view with regard to the high prices.

Following are the conclusions of the study:

First: the main causes of the economic crises that Egypt witnessed in the manlike second era are represented in : Financial and administrative corruption, jobs exploitation, disturbance of the Nile water level, land hige process, land confiscation, inflation, internal instability, and agricultural epidemic.

Second: the state against the hige prices was relatively confusing and not firm. Therefore, the state tried to resolve some crises by helping the poor and the needy people, changing the mommy collector, specifying the prices, and providing the markets with crops.

Third: the crises dad terrible consequences on the society and the state; this resulted in affecting the economic situation, as a whole.

Fourth: people's protest against hige prices was too rare due to the policy of oppression that was practiced by the state.

المقدمة:

تتناول الدراسة تطور الأزمات الاقتصادية في مصر خلال العصر المملوكي الثاني، مع بيان أسبابها والتي تتمثل باضطراب منسوب مياه النيل، وشراء الوظائف الحكومية، وغلاء الأطيان والمغارم، والاحتكار، والتضخم النقدي، والاضطرابات الداخلية، وفساد وظيفة الحسبة، والآفات الزراعية، كذلك تعالج الدراسة سياسة الدولة في معالجة الأزمات، وآثارها على المجتمع والدولة المملوكية، وموقف العامة من الغلاء.

وتعتمد الدراسة على العديد من المصادر الرئيسية وخاصة كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي، ونزهة النفوس والأبدان للصيرفي، وعقد الجمان، وبدائع الزهور لابن إياس، وأبناء الغمر لابن حجر العسقلاني.

أولاً- الأزمات الاقتصادية وتطورها:

شهدت مصر العديد من الأزمات الاقتصادية، وتذبذباً حاداً في أسعار الحبوب والمواد الغذائية معظم فترات الدراسة، فالأسعار في مطلع العصر المملوكي الثاني (٧٨٤هـ، ١٣٨٢م- ٧٩٥هـ/١٣٩٢م)، اتسمت بالرخاء، ولم تشهد البلاد أية اضطرابات اقتصادية لوفاء النيل، وسيطرة السلطان الظاهر برقوق (٧٨٤هـ/١٣٨٢م- ٧٩٥هـ/١٣٩٢م)، على مقاليد الأمور في الدولة، فأردب^(١) القمح تراوح سعره بين ثمانية دراهم^(٢) وثلاثين درهماً^(٣)، وأردب الفول بين ثمانية دراهم^(٤) وثمانية عشر درهماً^(٥)، وأردب الشعير بين ستة دراهم^(٦) وعشرين درهماً^(٧).

أما أسعار اللحوم فكانت رخيصة جداً، ف لحم الضأن السليخ كان يباع على الأغلب كل عشرة أرتال^(٨) بثمانية دراهم^(٩)، ولحم الضأن السميط كل رطلين بدرهم^(١٠)، ولحم البقر كل رطلين بدرهم، وأحياناً كل رطلين، وأحياناً كل رطلين ونصف بدرهم^(١١).

لكن أوضاع الدولة الاقتصادية بدأت تضطرب منذ سنة ٧٩٦هـ/ ١٣٩٣م، فشهدت مصر أزمة اقتصادية كبرى في عامي (٧٩٦هـ/ ١٣٩٣م - ٩٧٩هـ/ ١٣٩٤م)، ويبدو أن السبب المباشر للأزمة هو انحطاط منسوب مياه النيل قبل ري معظم الأراضي، لذلك لم يزرع معظمها^(١٢)، فتكالب الناس على شراء الغلال وتخزينها، وبدأت الأسعار ترتفع تدريجياً، لقلة وجود الغلال وعرضها، وازدحم الناس على الأفران، وفُقد الخبز منها، وعمّ الغلاء البلاد، ففي مطلع عام ٧٩٦هـ/ ١٣٩٣م، كان أردب القمح يباع بأربعين درهماً، وأردب الفول أو الشعير بعشرين درهماً^(١٣)، ثم اضطربت الأسعار في نهاية العام، وفي العام التالي، فأردب القمح تراوح بين سبعين ومئتي درهم، وأردب الفول أو الشعير بين أربعين وستين درهماً، وأردب الحمص بخمسين درهماً، وحملة^(١٤) الدقيق بيعت بمئة وعشرة دراهم، والخبز كل ثلاثة أرتال بدرهم وقدر^(١٥)، الأرز بدرهمين، ورطل السكر بستة دراهم، ورطل لحم الضأن بدرهم، ورطل لحم البقر بنصف وربع درهم^(١٦)، وتكالب الناس على شراء الخبز والدقيق، وتخاطفوه من رؤوس الحمالين، ثم فقد من الأسواق وكثر ضجيج الناس لعدم وجود ما يأكلونه^(١٧).

وبدأت الأزمة بالانحسار مطلع عام ٧٩٨هـ/ ١٣٩٥م، لوفاء النيل، وتدخل الدولة، وكثرة جلب الغلال من الشام، فأردب القمح انخفض إلى ثمانية وعشرين درهماً، وبيع الخبز كل ستة أرتال بدرهم، وبيع أردب الفول أو الشعير بخمسة وعشرين درهماً^(١٨).

ثم بدأت الأسعار بالتحرك بعد وفاة السلطان برقوق سنة (٨٠١هـ/ ١٣٩٨م)، وذلك بسبب الخوف من وقوع الفتنة، واضطراب منسوب مياه النيل أثناء زيادته، وعدم استقرار صرف العملة، وفساد أمور الدولة، ففي الفترة بين سنتي (٨٠٢هـ/ ١٣٩٩م - ٨٠٤هـ/ ١٤٠١م)، شهدت مصر تنذباً ملحوظاً في أسعار الحبوب والمواد الغذائية، فأردب القمح تراوح سعره بين أربعين^(١٩) وسبعين درهماً^(٢٠)، وأردب الفول أو

الشعير بين خمسة وعشرين^(٢١) وخمسة وثلاثين درهماً^(٢٢)، والخبز كل أربعة أرطال بدرهم، ورطل لحم الضأن بدرهمين، ورطل لحم البقر بدرهم وربع^(٢٣).

ثم انتاب البلاد أزمة اقتصادية كبرى في الفترة ما بين (٨٠٦هـ/٤٠٣م-٨٠٨هـ/٤٠٥م)، والتي فني فيها ثلثا أهل مصر، وخربت مئات القرى، بسبب نقص ماء النيل، وشرق الصعيد بكامله، أي لم تروَ أراضيّه، وزاد الأمر سوءاً فساد أمور الدولة، وغلاء أطيان الأراضي، فبدأت الأسعار في التحرك، وارتفعت ارتفاعاً حاداً فبيع أردب القمح بأربعمائة درهم سوى الكلفة، وهي سمسرة عشرة دراهم، وحمولة سبعة دراهم، وغربة درهمين، وأجرة طحنه ثلاثون درهماً، وبلغ أردب الفول أو الشعير ثلاثمائة وعشرين درهماً غير حمولته وسمسرتّه، وبيع أردب الحمص بخمسمائة درهم، وأردب حب البرسيم بثمانمائة درهم، ورطل لحم الضأن باثني عشر درهماً، ورطل اللحم المسموط بعشرة دراهم، ورطل لحم البقر بأربعة دراهم وربع، ورطل العسل بثمانية عشر درهماً، ورطل الجبن بسبعة دراهم، وقذح الفول المسلوق بدرهمين ونصف، وبطة (زنة خمسون رطلاً) الدقيق بمائة وعشرة دراهم، وشمل الغلاء سائر البضائع^(٢٤). ثم بدأت الأسعار بالانحلال تدريجياً بعد وفاة النيل ونزول القمح الجديد في سنة ٨٠٨هـ/٤٠٥م^(٢٥).

وتعرضت مصر لأزمة اقتصادية أخرى في الأعوام ٨١٦هـ/٤١٣م-٨١٨هـ/٤١٥م-٨١٩هـ/٤١٦م، حتى عز وجود الخبز في الأسواق، وتزاحم الناس في الأفران على شرائه منها، وكثر صراخ الناس وضجيجهم "لقد هم الخبز بالقاهرة ومصر وجميع أرض مصر، من دمياط والإسكندرية إلى قوص، وضجت عامة المدن والقرى والأرياف"^(٢٦)، حتى إن أردب القمح بيع بثمانمائة ثم بألف درهم، وبيعت بطة الدقيق بمئة درهم، وقذح الأرز بثلاثة عشر درهماً، وأردب الشعير بمئتين وخمسين درهماً، وأردب الفول بثلاثمائة درهم^(٢٧).

من الله به على العباد من كثير الزيادة في النيل من حيث إنه صار يجاوز تسعة عشر ذراعاً فما فوقها إلى ما جاوز العشرين، لغات ري أكثر البلاد، وتعطلت زراعتها^(٤٣).

ونلاحظ من خلال استعراض مقاييس النيل خلال فترة الدراسة أن النيل اتسم بالوفاء غالباً، وقد تراوح منسوب المياه فيه بين الثمانية عشر والعشرين ذراعاً، وهي الأذرع اللازمة لري الأراضي، لكن اضطرابه في أثناء زيادته أو هبوطه بسرعة، وفساد الجسور، كان يؤدي إلى الحيلولة دون ري كثير من الأراضي، ففي سنة (٧٩٦هـ/ ١٣٩٣م)، انتهت زيادة النيل إلى ثمانية عشر ذراعاً وإحدى وعشرين إصباعاً^(٤٤)، ثم انحط بسرعة دون ري معظم الأراضي مما أدى إلى الغلاء^(٤٥)، وفي سنة ٨٠٦هـ/ ١٤٠٣م، لم يبلغ النيل سوى ستة عشر ذراعاً وثلاثة أصابع، فشرق الصعيد بكامله، فحدث الغلاء، وفي العام التالي على الرغم من وفاء النيل ببلوغه تسعة عشر ذراعاً وثلاثة أصابع^(٤٦)، إلا أن إهمال الجسور أدى إلى تدمير كثير من القرى، وعجز الفلاحون عن البذر^(٤٧).

وفي سنة ٨٢٢هـ/ ١٤١٩م، بلغ مقياس النيل ثمانية عشر ذراعاً وأربعة عشر إصباعاً لكنه هبط بسرعة دون ري أغلب الأراضي الزراعية^(٤٨). وفي سنة ٨٢٥هـ/ ١٤٢١م، بلغ مقياس النيل تسعة عشر ذراعاً وستة أصابع، فعمّ به النفع عامة الأراضي، غير أن انقطاع الجسور أفسد أكثر الزراعات وبخاصة الصيفية منها^(٤٩)، وفي سنة ٨٢٧هـ/ ١٤٢٣م، هبط النيل بسرعة دون ري أكثر نواحي الصعيد والوجه البحري^(٥٠)، وفي العام التالي لم تزرع أغلب الأراضي لقصور مدّ النيل في أوانه، وقلة العناية بالجسور "فإن كشافها إنما دأبهم إذا خرجوا لعملها أن يجمعوا مال النواحي لأنفسهم وأعاونهم"^(٥١).

وفي سنة ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م، على الرغم من وفاء النيل ببلوغه عشرين ذراعاً، إلا أنه هبط بسرعة دون ري أغلب أراضي الوجهين البحري والقبلي^(٥٢)، وفي سنة

٨٣٢هـ / ١٤٢٨م، بلغ مقياس النيل تسعة عشر ذراعاً وسنة عشر إصباعاً، غير أن انقطاع الجسور في بعض النواحي ترك الأراضي بلا زراعة^(٥٣)، وفي سنة ٨٣٥هـ / ١٤٣١م، كثر تقطع الجسور بالنواحي، فغرقت كثير من النواحي، "ودخل الماء إلى كثير من البلاد قبل أوانه فغرقت الحبوب وهي مليئة بالغلل"^(٥٤).

وفي سنوات ٨٣٧هـ / ١٤٣٣م^(٥٥)، و ٨٧٣هـ / ١٤٦٨م^(٥٦)، و ٨٩٩هـ / ١٤٨٤م^(٥٧)، و ٨٩٩هـ / ١٤٩٣م^(٥٨)، و ٩٠٢هـ / ١٤٩٦م^(٥٩)، و ٩١٧هـ / ١٥١١م^(٦٠)، و ٩١٩هـ / ١٥١٣م^(٦١)، على الرغم من وفاء النيل، غير أن هبوطه بسرعة وفساد عمل الجسور، أدى إلى ترك معظم الأراضي الزراعية بلا زراعة، والمصادر التاريخية تعبر عن ذلك بمصطلح "شرق غلب البلاد"^(٦٢).

ولا شك أن اضطراب منسوب مياه النيل، بتوقفه في أثناء زيادته أو هبوطه بسرعة دون ري معظم الأراضي، كان يدفع الناس إلى القلق، والخوف من المستقبل المجهول، فيسارعون إلى تخزين الغلال بقصد ادخار المقادير اللازمة لهم ولأسرهم، أو بقصد تحقيق الأرباح، فيضعف عرض الغلال بالأسواق، فيعمّ الغلاء في مصر، وغالباً ما كان يبدأ الغلاء في القاهرة ومصر ثم يعمّ مختلف أنحاء مصر، وفي ذلك يقول ابن إياس: "فإن الناس دائماً إذا توقف النيل في أيام زيادته يقلقون من ذلك ويحدثهم أنفسهم بعدم طلوع النيل في تلك السنة، فيقبضون أيديهم على الغلال ويمتنعون عن بيعها، ويجتهد كل من كان معه مال في اختزان الغلال إما لطلب الربح أو لتأمين قوت عياله، فيحدث بذلك الغلاء"^(٦٣)، بل يؤكد المقرئ أن طائفة من الناس قد اعتادوا في أثناء فيضان النيل إشاعة الأخبار بعدم الوفاء بقصد إثارة الذعر في الأسواق بشأن الغلال فيحدث الغلاء، وفي ذلك يقول: "عن طائفة من الناس قد اعتادت منذ سنين أن ترجف في أيام زيادة النيل بأنه لا يبلغ الوفاء، يريدون بذلك غلاء الأسعار، فتكفّ أرباب الغلال أيديها عن البيع، ويأخذ آخرون في شراء الغلال وخبزها، ليتربص بها دوائر الغلاء، فيتحرك السعر من أجل ذلك"^(٦٤).

٢- شراء الوظائف الحكومية:

تميز العصر المملوكي الثاني بكثرة عزل رجال الدولة وتنصيبهم، بما فيها منصب السلطنة، فنهاية معظم السلاطين الخلع على أيدي كبار الأمراء، ولم يمكنوا في السلطة إلا فترة قصيرة ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر ونصف أو مئة يوم أو ستة أشهر، وإن عملية خلع السلطان كان يرافقها اضطرابات وصراع على السلطة بين كبار الأمراء، فضلاً عن ذلك فإن قصر مدة حكم السلاطين قد انعكست سلباً على مجمل أوضاع الدولة وبخاصة الاقتصادية منها^(٦٥).

وشاع خلال هذا العصر الرشوة والبراطيل فالمناصب الإدارية والدينية والعسكرية تقلد لمن يدفع أكثر بغض النظر عن الجدارة والأهلية، وأهداف طالب الوظيفة كهدف السلطة التجارة، وجني أضعاف مما دفعه، مما جعل الوظائف بيد أشخاص لا كفاءة لهم، ولا همّ لهم سوى الكسب وتحصيل الأموال، فتعاظمت الضرائب في الدولة، وكثرت المغارم والمصادرات، وعمّ الفساد الإداري والمالي، فالمقريزي يؤكد أن السمة العامة للعصر المملوكي الثاني شراء الوظائف، وفي ذلك يقول: "إن أعمال مصر منذ ابتداء الأيام الظاهرية برقوق، لا يولى بها وال إلا بمال يقوم به أن يلتزم به"^(٦٦)، بينما يقول ابن تخري بردي "وكان لا يكاد يولى أحد وظيفة إلا بمال"^(٦٧).

وقد وصف المقريزي عهد السلطان الملك الظاهر برقوق بقوله: "كان محباً لجمع المال وحدث في أيام تجاهر الناس بالبراطيل، فلا يكاد أن يولى أحد وظيفة ولا عملاً إلا بمال؛ فترقى للأعمال الجليلة والرتب السنية الأزدال، وفسد بذلك كثير من الأحوال، وكان مولعاً بتقديم الأسافل، وخطّ ذوي البيوتات، وغير ما كان للناس من الترتيب، وعادى أكابر التركمان والعربان ببلاد الشام ومصر والحجاز، واشتهر في أيامه ثلاثة أشياء قبيحة: إتيان الذكران، حتى تشبه البغايا لبوارهن بالغلما، لينفق سوق فسوقهن، وذلك لاشتهاره بتقريب المماليك الحسان... والتظاهر بالبراطيل التي يؤديها، واقتدى

الولاية به في ذلك، حتى صار عرفاً غير منكر البتة... وكساد الأسواق وقلة المكاسب، لشحه وقلة عطائه، وبالجملة فمساوئه أضعاف حسناته^(٦٨).

وسار على نهجه ابنه السلطان الملك الناصر أو السعادات فرج بن الظاهر برقوق (٨٠١هـ/١٣٩٨م - ٨١٥هـ/١٤١٢م)، الذي كان كما يذكر المقرئ من "أشأم ملوك الإسلام، فإنه خرب بسوء تدبيره جميع أراضي مصر وبلاد الشام... سفاكاً للدماء، جريئاً على إزهاق النفوس، منهكاً في الخمر والملاهي... وكان عنده جماعة من الأمراء والمماليك مقربين إليه... كانوا يعلمونه أنواع الفسق والفجور، وأبواب الظلم، ويبيحون له أخذ أموال المسلمين... لم يدع باباً من أبواب الظلم، والفسق حتى باشره، وجمع من الأموال والذهب والأحجار الثمينة ما لم يجمعه أبوه من قبله"^(٥٩).

وفي عهد السلطان الملك المؤيد أبو النصر شيخ المحمودي (٨١٥هـ — ٨١٢م - ٧٢٤هـ/ ١٤٢١م)، تعاظم فساد أمور الدولة، وشاع أخذ الرشوة والبراطيل، وفرض المغارم على الفلاحين والمصادرات، وكثر قطاع الطرق، وضاعت الحقوق، وانعدم الأمن والنظام، وأصاب البلاد أشد الأزمات الاقتصادية، وقد وصف المقرئ ضمن أحداث سنة ٨٢٠هـ/ ١٤١٧م، أوضاع الدولة وبخاصة مصر، بقوله: "وفي جميع أراضي مصر... من أنواع الظلم ما لم يمكن وصفه بقلم، ولا حكايته بقول، من كثرتة وشناعته، فجملته أن الحكام بالقاهرة وأعمالها ما بين محتسب ووال، وحجاب وقضاة، ونائب غيبة والاستادار"^(٧٠).

فالمحتسب بالقاهرة والمحتسب بمصر كل ما يكسبه الباعة مما تغش به البضائع، وما تغبن فيه الناس في البيع يجبي منهم بضرائب مقررة... وأما القضاة فإن نوابهم يبلغ عددهم نحو المائتين، مامنهم إلا من لا يحتشم من أخذ الرشوة على الحكم،... أما والي القاهرة، ووالي مصر، وغيرهما من سائر ولاية النواحي، فإن جميع ما يسرق من الناس يأخذونه من السراق إذا ظفروا به... فإن لم تكن السرقة معه ألزموه مالا،

ويتركوه لسبيله... مع هذا فالأعوان الولاة في أخذ الأموال من الناس أخبار لم يسمع قط بمثل قبحها وشناعتها، وجميع ما تجمعها الولاة كلهم من هذه الوجوه لا يصرف إلا في أحد وجهين، إما للسلطنة مصانعة عن إقامتهم في ولاياتهم، أو فيما تهواه أنفسهم من الكبائر والموبقات... وأما الحجاب فإنهم وأعوانهم قد انتصبوا لأخذ الأموال بغير حق من كل شاك إليهم، ومشكو عليه... وأما نائب الغيبة فسبيل بابيه سبيل أبواب الحجاب... وأما الاستادار فإنه أمدهم باعاً، وأقواهم في الظلم ذراعاً، وأنفذهم في ضرر الناس أمراً... وأشنعهم في الفساد ذكراً. هذا وجميع ما يتحصل من وجوه الأموال... يحمل على السلطان وأعوانه، وينفق في سبيل الشهوات المحرمة^(٧١).

ولا شك أن ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة أدت إلى فساد أمور الدولة، وشيوع الظلم، وضياح الحقوق، وكثرة المغارم، والضرائب على الفلاحين، وقد انعكس ذلك سلباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية في الدولة، وقد وصف المقرئزي أحوال مصر ضمن أحداث سنة ٤٢٩هـ/ ١٤٢٥م، بقوله: "وأسواق القاهرة، ومصر ودمشق في كساد، وظلم ولالة الأمر من الكشاف والولاة فاش، ونواب القضاة قد شنعت العامة فيهم من تفاهتهم، وأرض مصر أكثرها بلا زراعة، لقصور مد النيل في أوانه، وقلة العناية بعمل الجسور... الطرقات بمصر والشام مخوفة من كثرة عبث العربان، والناس على اختلاف طبقاتهم قد غلب عليهم الفقر، واستولى عليهم الشح والطمع، فلا تكاد تجد شاكياً مهتماً لدنياه، وأصبح الدين غريباً لا ناصر له"^(٧٢).

كذلك انهارت الصناعة في مصر لظلم ولالة الأمر، يقول المقرئزي ضمن أحداث سنة ٨٣٧هـ/ ١٤٣٣م، "فيه أحصي ما بالإسكندرية من القرازين وهم الحياك، فبلغت ثمانمائة نول، بعدما بلغت عدتها سنة تسعين وسبعمئة وأربعة عشر ألف نول ونيف، شنت أهلها ظلم ولالة الأمور وسوء سيرتهم"^(٧٣).

٣- غلاء الأقطان والمغارم والمصادرات:

يؤكد المقريري أن غلاء الأقطان أحد الأسباب الرئيسة للغلاء بأراضي مصر كلها في العصر المملوكي الثاني صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده^(٧٤)، وقد بالغوا في زيادة أجرة الأرض على الفلاحين، حتى بلغت أجرة الفدان^(٧٥)، عشرة أمثال مما يفرض عليه في مطلع العصر المملوكي، وتزايدت كلفة الحرث والبذور والحصاد وغيره، "وعظمت نكاية الولاة والعمال، وطأتهم على أهل الفلح، وكثرت المغارم في عمل الجسور وغيرها، وكانت الغلة التي تتحصل من ذلك عظيمة القدر زائدة الثمن على أرباب الزراعة، ولاسيما في الأرض منذ كثرت هذه المظالم، ومنعت الأرض زكاتها، ولم توث ما عهد من أكلها، والخسارة يأبأها كل واحد طباعاً"^(٧٦). فازدياد أجرة الأراضي تبعاً وتعاضم تكاليف الحرث والبذر والحصاد وعمل الجسور أدى إلى ازدياد تكاليف الإنتاج وهذا يفسر الغلاء خلال فترة الدراسة "واستمر السعر مرتفعاً لا يكاد يرجى انحطاطه"^(٧٧).

ولم تكتف الدولة بزيادة أجرة الأراضي، بل بالغت في فرض المغارم والضرائب والمصادرات على العامة وبخاصة الفلاحين وأرباب المهن والصنائع لكثرة نفقاتها، فيذكر المقريري أن نفقة المماليك السلطانية تبلغ في كل شهر ألف ألف ومئتي ألف درهم، سوى ما لهم من لحم وعلف لخيولهم، وكسوة^(٧٨)، فضلاً عن نفقات الدولة الأخرى في أيام الفتن والحروب أو نفقات البذخ والترفق من قبل رجال الدولة: ففي سنة ٧٩١هـ/ ١٣٨٨م، فرق السلطان الملك الظاهر برقوق على الأمراء الكبار على إثر وقوع فتن في مصر عشرة آلاف دينار^(٧٩)، وفي كل واحد من الطبلخاناه^(٨٠) خمسة آلاف دينار، وفي كل واحد من أمراء العشرات^(٨١) ألف دينار، وأعطى أتاك العسكر^(٨٢) في ليلة واحدة ثلاثين ألف دينار^(٨٣).

الكشاف تنزل على البلاد وتكسب الفلاحين ويستخرجون منهم الأموال بالضرب، والذين يهربون يقبضون على نسائهم وعلى أولادهم، فخرّب غالب البلاد، ورحل عنها الفلاحون، فصار الذي تخرب بلاده من المقطعين يأخذون جامكيته في نظير الحماية والشياخة، وصار الكشاف يستخرجون المال من البلاد... والذي يكون مسافراً من المقطعين يرسمون على زوجته وأولاده وصية حتى يأخذون منهم الحماية... فجرى على المقطعين ما لا خير فيه من المغارم والبهلة^(٩٨).

لجأت الدولة إلى فرض المغارم والمصادرات لتغطية نفقاتها الضخمة لضعف مواردها وانحطاطها، يقول المقرئزي: "وليس للدولة حاصل من عين ولا غلة، وقد استأجر الأمراء النواحي بأجر قليل عجلوها"^(٩٩).

لا شك أن قدرة المغارم والمصادرات وإهمال الجسور أدى إلى خراب أعداد ضخمة من القرى قترها المقرئزي بحوالي سبعة آلاف وثمانمائة قرية^(١٠٠)، وتعطلت أكثر الأراضي من الزراعة، "فقلت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب، ولعجز الكثير من أرباب الأراضي عن زرعها لغلو البذار وقلة المزارعين، وقد اشرف الإقليم لأجل هذا... على البوار والدمار"^(١٠١).

٤ - الاحتكار:

كان السلطان وكبار رجال الدولة في طليعة من يمارسون الاحتكار بغية تحقيق الأرباح الوفيرة بامتصاص دماء أهل مصر، فيؤكد المقرئزي أن معظم غلال أرض مصر كانت للسلطان والأمراء^(١٠٢)، وكانوا يمنعون الناس من الوصول إليها إلا بما أحبوا من الثمن^(١٠٣)، فمعظم الأزمات الاقتصادية التي هزت كيان الدولة، كان أمراء الدولة ورجالها أحد الأسباب الرئيسة لها، فيذكر المقرئزي ضمن أحداث سنة ٨٠٦هـ/ ١٤٠٣م، أن السبب المباشر للأزمة في تلك الفترة هي سياسة الاحتكار التي

مارسها أمراء السلطان أبو النصر شيخ المحمودي، وفي ذلك يقول: "قبذل أمراء دولته ومدبروها جهدهم في ارتفاع الأسعار، بخزنهم الغلال وبيعها بالسعر الكبير... وأكثر من رمي البضائع على التجار ونحوهم من الباعة بأعلى الأثمان، واضطروهم إلى حمل ثمنها، فعظمت مغارمهم للرسل التي تستحثهم، ولمستخرجي المال منهم مع الخسارة في أثمان ما طرح عليهم من البضائع، لا جرم أن خرب إقليم مصر، وزالت نعم أهلها، وقلّت أموالهم، وصار الغلاء بينهم كأنه طبيعي لا يرجى زواله" (١٠٤).

وفي سنة ٨٢٢هـ/ ١٤١٩م، عزّ وجود الغلال في الأسواق لكثرة اختزان الغلال من قبل رجال الدولة، "وشره أهل الدولة وأتباعهم في الفوائد، واختزانهم الغلال طلباً للزيادة في أسعارها" (١٠٥)، بل كان رجال الدولة يجبون المغارم من العامة كالسكر والعسل والصابون والغلال ويطرحونها على الباعة بأعلى الأثمان (١٠٦).

وكانت المتاجرة ببعض السلع حكراً على السلطان، ففي سنة ٨٢٧هـ، صار حق شراء السكر من الفلاحين وبيعه حصراً على السلطان (١٠٧)، وفي سنة ٨٣١هـ/ ١٤٢٧م، صدر مرسوم عن السلطان بمنع زراعة قصب السكر من قبل الرعية، وأن زراعة القصب حصراً على السلطان يزرعه، ويعصره، وبيعه من غير أن يشاركه في ذلك أحد، ثم أبطل هذا المرسوم فيما بعد (١٠٨)، ثم صدر مرسوم عن الدولة باحتكار تجارة الفلفل والسلع الشرقية لصالح السلطان (١٠٩).

ويؤكد المقرئ في ضمن أحداث سنة ٨٣١هـ/ ١٤٢٧م، بأن أمراء الدولة وأعيانها كانوا في طليعة المحتكرين للغلال "إن الأمراء والأعيان شرهوا في الفوائد، وشاركوا من دونهم في ادخار الغلال وغيرها من البضائع رجاء الفائدة، فعزّ وجود الغلال، وارتفع سعرها، وفقد الخبز من الأسواق... وصارت ولاية الأمور مع ذلك بعيدة عن معرفة طرق المصالح، فإن غاية مقاصدهم إنما هي أخذ المال على كل وجه أمكن

أخذه، فلهذا اختلت الأحوال، وضاعت المصالح، والغلال عزيزة الوجود مع كثرتها في الشون والمخازن، وإمساك أربابها أيديهم عن بيعها لأملهم فيها غاية الربح^(١١٠)،

وكان السلطان على رأس المحتكرين، فقد كان يخزن الغلال الضخمة في المتجر السلطاني، ويعرضها في الأسواق أوقات الشدة وبالسعر الذي يحدده، ففي سنة ٨٣٢هـ/ ١٤٢٨م، طرحت الغلال من المتجر السلطاني، وحدد ثمن الأردب بثلاثمائة درهم، وفي الوقت الذي كان سعره في الأسواق منتهي درهم، مما أدى إلى ارتفاعها^(١١١)، وفي سنة ٨٣٥هـ/ ١٤٣١م، رسم بشراء الغلال من كافة النواحي بمصر للسلطان لخصها، بقصد تخزينها لحين الغلاء للمتاجرة بها، وألزم السماسرة أن لا يبيعوا لأحد شيئاً من الغلال لحين اكتفاء السلطان^(١١٢)، لذلك عندما تحركت الأسعار في العام التالي حقق السلطان أرباح وفيرة^(١١٣)، وكثيراً ما كان السلاطين يحتكرون حق شراء الغلال وبيعها^(١١٤).

٥- التضخم النقدي:

كانت العملة المتداولة في مصر خلال العصر المملوكي الدنانير الذهبية والدراهم الفضية، والفلوس النحاسية، وكانت الدنانير على ثلاثة أنواع:

١- الدينار الهرجة: وهو الذهب الإسلامي الخالص من الغش، وقد قلّ في أيدي الناس.

٢- الدينار الأفرتي أو الأفلوري الذي كان يجلب من بلاد الإفرنج، وقد ابتداء التعامل به في مصر منذ سنة ٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م، وكثر حتى صار نقداً رائجاً، غير أن الناس قصوه حتى خف وزنه، وضرب كثير من الناس على شكله، وتسامح الناس في أخذه فراج بينهم، ووقع فيه اختلاف كبير من حيث نقص الوزن أو العيار، ويجعل بإزاء كل عيب حصة من المال تنقص من صرفه.

٣- الدينار الناصري الذي ضربه الملك الناصر فرج بن برقوق غير أن عيار الذهب بهذه الدنانير كان يقلّ عن حدّ الأصول.

وأما الفلوس فقد كان التعامل بها عدّاً، وكل درهم يساوي أربعة وعشرين فلساً زنة كل فلس مثقالاً^(١١٥)، ثم تناقص وزنها وكثر ضربها حتى صارت هي النقد الرائج، ثم أنقص أهل الدولة وزنها، وصار التعامل بها وزناً ابتداءً من سنة ٨٠٧هـ/٤٠٤م، وجعل كل رطل منها يساوي ستة دراهم، والدرهم يساوي أربعة وعشرين فلساً، وتزايد سعر الذهب لكثرة الفلوس، وشناعة حملها في السفر، وقلة الدرهم في الأسواق، وصارت الفلوس هي التي ينسب إليها ثمن جميع المبيعات وقيم الأعمال بأسرها، ويعطى الذهب والفضة عوضاً عنها^(١١٦)، غير أن الفلوس قد تعاضم فسادها خلال العصر المملوكي الثاني، "وقد وصف وزنها ونقصها بهرشها حتى خفت، وضربوا على مثالها نحاساً يخالطه يسير من الفضة"، ثم صار يخلط بالفلوس مسامير الحديد، ونعال الخيل الحديد ونحوها من قطع النحاس وقطع الرصاص بحيث لا يكاد يوجد في القنطار من الفلوس إلا دون رבעه فلوساً وباقية حديد ونحاس ورصاص^(١١٧)، من أجل التعامل بها وزناً لا عدداً، لذلك أمر السلطان أبو النصر شيخ المحمودي سنة ٧٢٤هـ/٤٢١م، بأن يكون سعر الفلوس المنقاة من الحديد والرصاص والنحاس بسبعة دراهم كل رطل، ويكون سعر رطل الفلوس المغشوشة بخمسة دراهم^(١١٨)، وفي سنة ٨٢٨هـ/٤٢٤م، صار رطل الفلوس يساوي تسعة دراهم^(١١٩). ومع ذلك فقد كانت الفلوس هي النقد الراجح، وتنسب إليها قيم الأعمال وأثمان المبيعات كلها^(١٢٠).

نلاحظ خلال العصر المملوكي الثاني كان سعر متقال الذهب يتذبذب بين السنة والأخرى، وقد تراوحت قيمته بين تسعة وعشرين درهماً ومنتى درهم^(١٢١). والسبب المباشر لتذبذب سعر الذهب هو فساد الفلوس^(١٢٢)، والذي دفع الناس إلى الزهد عنها، وكثرة طلبهم للذهب، فبذلوا فيه الكثير من الفلوس، مما أدى إلى ارتفاع قيمته باستمرار، ونظراً لتذبذب وغلاء سعر الذهب فإن كل شيء كان يباع بأضعاف

ثمنه^(١٢٣)، ويؤكد المقرئزي أن سعر الذهب هو أصل البلاء والغلاء والمحن خلال فترة الدراسة^(١٢٤).

ونظراً لتذبذب سعر متقال الذهب، فقد شهدت الدنانير تذبذباً شديداً في قيمتها، فالدينار الإفرنتي تراوحت قيمته بين أربعة وثلاثين درهماً^(١٢٥) ومئتين وستين درهماً^(١٢٦). أما الدينار الناصري فقد تراوحت قيمته بين ستة وثلاثين درهماً^(١٢٧) ومئتين وسبعين درهماً^(١٢٨). وبينما تراوحت قيمة الدينار الهرجة بين خمسة وستين درهماً^(١٢٩)، ومئتين وثمانين درهماً^(١٣٠).

واضطراب قيمة الذهب والدنانير كان من الأسباب الرئيسة للغلاء، فقد "كثر غبن الناس لانحطاط النقود بديار مصر مع ثبات أسعار المبيعات وأجر الأعمال"^(١٣١). ومُنِيَ الناس بالخسائر الفادحة، وتوقفت أحوالهم في كثير من الأحيان لامتناعهم من إظهار الذهب^(١٣٢)، أو الفلوس^(١٣٣) في الأسواق، لذلك كانت ترتفع أسعار المبيعات ارتفاعاً حاداً.

وسياسة الدولة تجاه العملة وسعر الذهب اتسمت بالتخبط فقد كانت سنوياً تحدّد سعر متقال الذهب، وقيمة الدنانير دون دراسة جادة، الأمر الذي كان يؤدي باستمرار إلى التذبذب في الأسعار وبخاصة الحبوب والمواد الغذائية، وأحياناً كانت تصدر بعض القرارات بشأن الذهب أو الفلوس فينعكس ذلك سلباً على وضع الأسواق، ففي سنة ٨١١هـ/ ١٤٠٨م، أصدرت الدولة قراراً بمنع التعامل بالذهب، فنزل بالناس ضرر عظيم من أجل أن النقد الرابع هو الذهب، فشح الناس بإخراج الذهب، فارتفعت أسعار سائر المبيعات^(١٣٤)، وفي شوال ٨١٣هـ/ ١٤١٠م، منعت الدولة السفر بشيء من الذهب، فاشتد الأمر على الناس^(١٣٥). وفي العام نفسه أصدرت الدولة مرسوماً ببيع رطل الفلوس باثني عشر درهماً بدلاً من ستة دراهم، فتعطلت أحوال الناس، وأقفلوا حوانيتهم، لذلك اضطرت الدولة إلى إلغاء القرار^(١٣٦). وفي سنة ٨١٩هـ/ ١٤١٦م،

منعت الدولة التعامل بالدينار الناصري، وأمرت بقضه وصرفه بحساب الذهب الهرجة المصري، فشق ذلك على الناس وتلف لهم أموال كثيرة^(١٣٧). وفي سنة ٨٢٨هـ/ ٤٢٤م، حددت الدولة قيمة رطل من الفلوس بتسعة دراهم^(١٣٨). وفي سنة ٨٧٩هـ/ ٤٧٤م، ضربت الدولة فلوساً جديداً وحددت قيمة الرطل منها بستة وثلاثين درهماً، ونودي على الفلوس القديمة كل رطل بأربعة وعشرين درهماً، مما أدى إلى إلحاق الخسائر الفادحة بالناس بحيث خسروا ثلث أموالهم^(١٣٩).

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة رطل الفلوس في العصر المملوكي الأول لم يتجاوز الدرهمين^(١٤٠)، بينما خلال فترة الدراسة تراوحت قيمة رطل الفلوس بين ستة دراهم وأربعة وعشرين درهماً، وأحياناً ثلاثين درهماً، مما كان لذلك أثراً وخيمة على مجمل الأحوال الاقتصادية في الدولة.

٦- فساد وظيفة الحسبة:

لم تعد وظيفة المحتسب خلال فترة الدراسة من الوظائف الجليّة، بل صارت كبقية وظائف الدولة تقلد لمن يدفع مالاً أكثر بحيث "لم يلِ قط إلا بمال"^(١٤١). لذلك تحدثت المصادر التاريخية عن فساد هذه الوظيفة بمصر حتى صار الغش في البضائع أمراً مشروعاً، والمحتسب يجبي ضرائب على كل ذلك، وفي ذلك يقول المقرئزي: "فالمحتسب بالقاهرة والمحتسب بمصر كل ما يكسبه الباعة مما تغش به البضائع وما تغيب فيه الناس في البيع يجبي منهم بضرائب مقررة لمحتسبي القاهرة، ومصر وأعوانهما، فيصرفون ما يصير إليهم من هذا السحت في ملاذهم المنهي عنها ويؤديان منه ما استداناه من المال الذي دفع رشوة عند ولايتهم، ويؤخران منه بقية لمهادة أتباع السلطان ليكونوا عوناً لهما في بقائهما"^(١٤٢).

وقد بدأ فساد أمور الحسبة منذ مطلع العصر المملوكي الثاني، ففي سنة ٧٩٣هـ/ ١٣٩٠م، تقلد حسبة القاهرة بهاء الدين محمد البرجي بمال دفعه إلى الاستادار^(١٤٣)،

عزل محتسب القاهرة لعجزه عن القيام بما التزم به من المال^(١٤٤)، وأعيد شرف الدين محمد بن الدماميني، ثم عزل في العام التالي، واستقر عوضاً عنه بهاء الدين البرجي لدفعه أموالاً أكثر، فتشأَم الناس لولايته لما أصاب البلاد من الغلاء الحاد^(١٤٥)، وفي سنة ٨٠٦هـ/ ١٤٠٣م، تمَّ تغيير محتسب القاهرة أكثر من مرة، أما الوظيفة فكانت تقلد لمن يدفع أكثر^(١٤٦)، وفي سنة ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م، قلدت الحسبة لأحد باعة السكر "بمال قام به فكان هذا من أشنع القبائح وأقبح الشناعات"^(١٤٧)، وفي سنة ٨٢٢هـ/ ١٤١٦م، قلدت الحسبة لإبراهيم بن الحسام الجندي بعد أن دفع رشوة ذهباً^(١٤٨)، واستمر تقليد الحسبة على هذا النهج حتى نهاية العصر المملوكي بحيث تقلدها رجال غير أكفاء وليسوا من رجال الدين فانعكس ذلك سلباً على وضع الأسواق في الدولة، فسادها نوع من القوضى والغلاء، والغش والاحتكار والتدليس والتلاعب بالموازين والمكايل، لذلك عانى العامة كثيراً من فساد هذه الوظيفة.

٧- الاضطرابات الداخلية:

عصفت بالدولة خلال فترة الدراسة الكثير من الاضطرابات نتيجة الصراع على السلطة بين كبار أمراء المماليك، فنهاية معظم السلاطين كان الخلع بعد صراع مرير، فضلاً عن ذلك فقد كثرت تعديات العربان والجنود على العامة، وكثر قطاع الطرق في أوقات الاضطرابات وقد بدأت الاضطرابات منذ بداية فترة الدراسة، فعهد الملك الظاهر بقوق كلها فتن "ولم تزل أيام الناصر كلها كثيرة الفتن والشُرور والغلاء والوباء"^(١٤٩). ففي سنة ٧١٩هـ/ ١٣٨٨م، حدث صراع مرير على السلطة بين السلطان والأميران يلبغا الناصر ومنطاش انتهى بقمعهما^(١٥٠)، وكان لهذا الصراع آثار وخيمة على السكان في القاهرة، فتزاحم الناس على شراء الخبز، وأغلقت الأسواق، واشتد الخوف من السلب والنهب، وانتشر الذعر، وأهل الفساد في أنحاء المدينة، وعاثوا فيها فساداً، واشتد الأمر حتى دخل الخوف كل فرد من الناس على

نفسه وماله وأهله^(١٥١)، وأمر والي القاهرة التجار بنقل سلعهم من الحوانيت خوفاً من السلب والنهب^(١٥٢).

وفي عامي (٨٠٦هـ/١٤٠٣م - ٨٠٩هـ/١٤٠٦م)، انتاب مصر أزمة اقتصادية حادة تمثلت بالغلاء والوباء والفتنة والتي هلك فيها ما ينيف على ثلثي أهل مصر، ودمر أكثر قراها^(١٥٣)، "بسبب اختلاف أهل الدولة وكثرة تحاسدهم"^(١٥٤)، وفي ذلك يقول ابن تغري بردي: "وهذه السنة (٨٠٦هـ/١٤٠٣م)، هي أول سنين الحوادث والمحن التي خرب فيها معظم الديار المصرية وأعمالها من الشراقي، واختلاف الكلمة، وتغيير الولاية بالأعمال وغيرها"^(١٥٥). فقد حدث خلال هذه الفترة صراع مرير بين السلطان الملك الناصر فرج بن برقوق وأحد كبار أمراء دولته وهو الأمير يشبك الذي حاول التغلب على السلطان، وصار صاحب الولاية والعزل والنقض والإبرام في الدولة، ثم ما لبث أن اصطدم مع السلطان وحدث بينهما قتال عنيف انتهى بخروج الأمير يشبك إلى الشام^(١٥٦).

وخلال هذا العصر كثر عبث قطاع الطرق والعربان والجند في البلاد، ففي سنة ٨٢٤هـ/١٤٢١م، انتشر قطاع الطرق في منطقة الصعيد، وبالغوا في النهب والقتل، مما أدى إلى توقف التجارة، "فالأسواق كاسدة، والبضائع بأيدي التجار بايرة، والأحوال واقفة، والشكاية قد عمت، فلا تجد إلا شاكياً وقوف حالة وقلة مكسبه، وجور الولاية والحكام وأتباعهم متزايد"^(١٥٧). وقد وصف المقرئ الطرقي في مصر والشام في سنة ٨٢٨هـ/١٤٢٤م، بقوله: "والطرقات بمصر والشام مخوفة من كثرة عبث العربان"^(١٥٨)، ويذكر ابن إياس ضمن أحداث سنة ٨٩٢هـ/١٤٨٦م، "وتزايد الضرر الشامل والعربان قد تزايد شرورهم في البلاد من الشرقية والغربية"^(١٥٩)، وكثر عبث الجند بالنواحي، وبالغوا في نهب القماش والبضائع من الأسواق، وصاروا يستخفون بالسلطان والأمراء، "والمماليك جائرة في حق الناس بالأذى"^(١٦٠).

٨- الآفات الزراعية:

تعرضت الغلال والمحاصيل الزراعية كثيراً لمهاجمة الدود والفئران والجراد، ففي سنة ٨١٦هـ/ ١٤١٣م، أتلقت الفئران مساحات واسعة من المزارع^(١٦١)، وفي سنة ٨٢١هـ/ ١٤١٨م، أكل الدود معظم المزارع وبخاصة البرسيم والبقول^(١٦٢)، وفي سنة ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م، أكل الدود البرسيم الأخضر والبقول والقمح ونحو ذلك^(١٦٣)، وفي سنة ٨٣٤هـ/ ١٤٣٠م، تعرضت الغلال والمقاي في نواحي الغربية للمهاجمة من الفئران فأكلت الغلال وهي في سنبلة بحيث "إن بعض النواحي لم ترد بذارها، كان يجتمع في الموضع الواحد أكثر من ثلاثمائة فار"^(١٦٤)، وفي سنة ٨٤١هـ/ ١٤٣٧م، اشتد الجراد بضواحي القاهرة فأتلقت كثيراً من المقاي والزروع^(١٦٥)، وفي عامي ٨٤٢هـ/ ١٩٩٨م- ٨٤٣هـ/ ١٤٣٩م، أتلقت الفئران مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وبخاصة في منطقة الصعيد^(١٦٦). فضلاً عن ذلك فقد أكل الدود الزروع، وأعيد بذر بعض الأراضي مرة أخرى، غير أن الدود أكل ما زرع ثانياً، وثالثاً^(١٦٧)، وفي سنة ٩١٧هـ/ ١٥١١م، تسلط الفأر على الغلال وصار يقرض القمح والشعير وهو في سنبلة^(١٦٨)، وكثيراً ما كانت المزارع تتلف نتيجة الصقيع والحر كما حدث في سنوات ٨٢٧هـ/ ١٤٢٣م^(١٦٩)، و ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م^(١٧٠)، و ٨٤٤هـ/ ١٤٤٠م^(١٧١).

ثالثاً- سياسة الدولة لمعالجة الأزمات الاقتصادية:

كان موقف الدولة من الأزمات الاقتصادية باهتاً وحائراً لا يتناسب مع حجم الغلاء، فنادر ما لجأت إلى تحديد أسعار الحبوب والمواد الغذائية، ولم يكن لها دوراً فعالاً لمنع الاحتكار في الأسواق، ونادر ما كانت تقوم بفتح مخازنها من الغلال، وتطرحه في الأسواق بأسعار تتناسب مع أوضاع العامة. كما كان يحدث في مصر على مرّ

التاريخ الإسلامي، وذلك لأن معظم رجال الدولة كان من مصلحتهم الغلاء، لأنهم كانوا تجاراً، والاحتكار سمة عامة لهم.

فعلى أثر الغلاء الذي شهدته مصر سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م، أمر السلطان الملك الظاهر برقوق بعدم حبس أحد على دين، وأفرج عن المساجين^(١٧٢)، لما بالناس من الغلاء ووقف الحال، فاشتدت وطأة الحجاب على الناس بالضرب على الديون^(١٧٣)، وعلى أثر الغلاء سنة ٧٨٨هـ/١٣٨٦م، طرحت الدولة من مخازنها مائة وثمانية عشر ألف أردب من القمح، وحددت ثمن الأردب بأربعة دنائير^(١٧٤).

وعندما أصاب مصر أزمة اقتصادية حادة في سنتي (٧٩٦هـ/١٣٩٣م - ٧٩٧هـ/١٣٩٤م)، أمر المحتسب سنة ٧٩٦هـ/١٣٩٣م، كبار التجار والأمراء بفتح مخازن الغلال التي يملكونها، والبيع بسعر الله تعالى، لكنه لم يحدّد سعراً محدداً وهدد من لا يفتح مخازنه بنهبها، فانحل السعر قليلاً، وهرع الناس إلى ابتياع الغلال، وصار الذي يريد أردباً يشتري خمسة^(١٧٥)، ثم شحت الأنفس عن البيع، وكثر الخوف من القحط لكثرة شراق الأراضي^(١٧٦).

ولجأت الدولة إلى مساعدة الفقراء، فزادت من نصيب كل فقير رغيماً في اليوم على الثلاثة أرغفة المقررة له^(١٧٧)، وأكثر السلطان الملك الظاهر برقوق من عمل الطعام للفقراء، وبلغ عدد الفقراء الذين شملتهم عناية السلطان خمسة آلاف فقير، "ومن الأخذ من الطعام أخذ مع الرغيف درهماً، فإن فاته الخبز وأخذ من الطعام أخذ عوض الخبز نصف درهم، ومن فاته الطعام والخبز أخذ درهماً ونصف"^(١٧٩).

من جهة أخرى لجأ السلطان برقوق إلى عزل محتسب القاهرة، وعيّن عوضاً عنه محتسباً بغير مال^(١٨٠)، (بغير رشوة)، وذلك لإحكام سيطرته على الأسواق، والعمل بحق الله تعالى، لكن الأحوال استمرت على أسوأ حال فكانت أياماً شنيعة^(١٨١)، على الرغم من كثرة الغلال التي تمّ جلبها من الشام^(١٨٢).

ولما حدث في مصر أزمة أخرى في عامي (٨٠٦هـ/١٤٠٣م - ٨٠٧هـ/١٤٠٤م)، لم تتحدث المصادر عن أي دور للدولة في معالجة الأزمة، على الرغم من شدتها وقسوتها، التي خربت فيها مئات القرى، وفني ثلثا إقليم مصر.

وعلى أثر الأزمة الاقتصادية التي حدثت في الأعوام ٨١٦هـ/١٤١٣م - ٨١٨هـ/١٤١٥م، نلاحظ تدخل واضح من الدولة لمعالجة الأزمة، ففي سنة ٨١٦هـ/١٤١٣م، أمر المحتسب بمنع الزيادة في الأسعار، وتشدد بذلك، الأمر الذي دفع التجار إلى عدم استيراد القمح، ففقد من أسواق مصر والقاهرة^(١٨٣)، ثم أمر المحتسب بعدم بيع القمح إلا للطحانيين، وسعر أردب القمح بثلاثمائة وخمسين درهماً^(١٨٤)، ثم ركب المحتسب إلى البلاد القريبة من القاهرة، وتتبع مخازن القمح فيها، وباعها للطحانيين^(١٨٥).

ولما عادت الأزمة إلى مصر سنة ٨١٨هـ/١٤١٥م، عمل السلطان أبو النصر شيخ المحمودي على النظر في أحوال الرعية بنفسه وما له حتى إنه لم يدع لمحتسب القاهرة في ذلك أمراً فمشى الحال بذلك، وردّ رمق الناس^(١٨٦)، ثم نوّدي بالقاهرة بالأمان وأن الأسعار بيد الله تعالى، فلا يتزاحم أحد الأفران، فانحط السعر لذلك قليلاً^(١٨٧)، ثم أمر السلطان بشراء القمح من منطقة الوجه البحري، وإحضاره للقاهرة التي بلغت فيها الأزمة ذروتها^(١٨٨)، فحمل إليها نحو ألفي أردب من القمح^(١٨٩)، واقتصر بيع القمح على الطحانيين^(١٩٠)، وحدّد ثمن الأردب بستمئة درهم، علماً بأن تكلفته على الدولة ثمانمائة درهم^(١٩١)، كذلك أمر السلطان بتوزيع حوالي أربعة آلاف دينار على الفقراء والضعفاء والأرامل في منطقة القاهرة ومصر^(١٩٢)، عدا الخبز الذي يوزع عليهم في كل يوم^(١٩٣).

من جهة أخرى لجأ السلطان إلى تحديد أسعار الذهب والعملة، فأمر ببيع متقال الذهب بمئتين وخمسين درهماً بدلاً من مئتين وستين درهماً، والدينار الإفرنتي بمئتين وثلاثين

درهماً بدلاً من مئتين وستين درهماً، وأمر بأن تنقّص الدنانير الناصرية وحدّد قيمتها بمئة وثمانين درهماً بدلاً من مئتين وعشرة دراهم^(١٩٤).

ويبدو أن إجراءات السلطان لمعالجة الأزمة نالت إعجاب المؤرخ ابن تغري بردي المعاصر به، وعبر عن ذلك بقوله: "قلت: هذا من واجبات العمل، ولعل الله سبحانه وتعالى أن يغفر للمؤيد ذنوبه بهذه الفعلة، فإن ذلك هو المطلوب من الملوك وهو حسن النظر في أحوال رعيّتهم"^(١٩٥).

وكانت الدولة في بعض الأحيان تلجأ إلى فتح مخازنها وتبيع القمح للطحانيين بسعر محدّد وفقاً بالرعية، ففي سنة ٨٣٨هـ / ١٤٣٤م، أمر السلطان برسباي الأشرف (٨٢٥هـ / ١٤٢١م - ٨٤١هـ / ١٤٣٧م) بطرح الغلال على المعاصر والدوايب بسعر مئة وخمسين درهماً للأردب^(١٩٦)، وفي سنة ٨٧٢هـ / ١٤٦٧م فتح السلطان الملك الأشرف قايتباي (٨٧٢هـ / ١٤٦٧م - ٩٠١هـ / ١٤٩٥م) شونة، وباع القمح بأقل من سبعمئة درهم للأردب، علماً بأن سعره في الأسواق أعلى من ذلك^(١٩٧)، وفي سنة ٨٧٤هـ / ١٤٦٩م، فتح شونتين من شونه، وباع أردب القمح بألف درهم^(١٩٨)، وفي سنة ٨٩٢هـ / ١٤٨٦م، فتح عدة شون، وباع الأردب بخمسة دراهم أشرفية^(١٩٩).

ولجأت الدولة أحياناً في أوقات الأزمات إلى دعوة الرعية للتوبة، والصوم، والاستغفار، وصلاة الاستسقاء، ففي سنة ٨٢٣هـ / ١٤٢٠م، على أثر توقف النيل عن الزيادة، والغلاء، نودي بالقاهرة ومصر بترك العمل بالمعاصي، والإكثار من عمل الخير، والصوم ثلاثة أيام، ثم نودي بالخروج إلى جبل القلعة للقيام بصلاة الاستسقاء، فخرج السلطان ورجال دولته وأعداد ضخمة من الرعية، فصلوا ودعوا الله تعالى اللطف بهم^(٢٠٠).

رابعاً- آثار الأزمات الاقتصادية:

عانى المجتمع المصري الكثير من شدة الأزمات الاقتصادية، فعلى أثر الأزمة الكبرى (٨٠٦هـ/ ١٤٠٣م - ٨٠٧هـ/ ١٤٠٤م)، هلك فيها ما ينيف على ثلثي أهل مصر^(٢٠١)، فقد كان يموت من الجوع والبرد كل يوم عدد كبير، ففي القاهرة وحدها بلغ عدد من وارا هم القاضي اثني عشر ألفاً وسبعمئة شخص، غير الأموات الذين وارا هم الأمراء^(٢٠٢). واضطر كثير من الناس إلى بيع أولادهم بأبخص الأثمان نتيجة الغلاء والجوع "فاسترق منهم بالقاهرة خلائق، ونقل الناس منهم إلى البلاد ما لا يعدّ، فبيعوا في أقطار الأرض، كما يباع السبي، ووطئ الجوّاري بملك اليمين"^(٢٠٣).

وخربت أعداد ضخمة من القرى، فيذكر المقرئزي: أن قرى مصر خلال العصر الفاطمي كانت عشرة آلاف قرية فدثر معظمها خلال العصر المملوكي، حتى لم يبق سوى ألفين ومائة وسبعين قرية^(٢٠٤)، فخربت الإسكندرية، وبلاد الجيزة، وبلاد الفيوم، وعمّ الخراب بلاد الصعيد، ودثر ثغر أسوان، وأكثر بلاد الشرقية، ومعظم الغربية، وخرب من القاهرة وظواهرها زيادة على نصف أملاكها^(٢٠٥).

وأفاضت المصادر التاريخية في وصف أوضاع العامة خلال فترة الدراسة، فالمقرئزي يذكر ضمن أحداث سنة ٨٣١هـ/ ١٤٢٧م، ما نصه: "والناس قد غلب عليهم في عامة أرض مصر القلة والفاقة، وعدم المبالاة بأمر الدين، والشغل بطلب المعيشة لقلة المكسب"^(٢٠٦). ويذكر ضمن أحداث سنة ٨٤٤هـ/ ١٤٤٠م: "وكثر في هذا الزمان تخاصم الناس، وتعدي بعضهم على بعض، وتزايد وقوع الشر فيما بينهم، وشنع جدهم بالسوء، وتناجيهم بالإثم والعنوان"^(٢٠٧).

بينما وصف ابن إياس الأوضاع العامة في مصر سنة ٨٧٤هـ/ ١٤٦٩، بقوله: "وقد خرجت هذه السنة عن الناس وهم في أمر مريب، وقد وقع فيها أمور شتى منها الغلاء والفناء والفتن .. ووقع الناس فيها مصائد بسبب التجاريد، وقطع أرزاق الناس من

الجوامل وغيرها، وفقد الناس فيها أولادهم وعيالهم وما قاسى فيها أحد خيراً^(٢٠٨). بينما وصف الأوضاع في سنة ٨٩٣هـ/ ١٤٨٧م، بقوله: "وقد خرجت هذه السنة عن الناس وهم في أمر مريب، وكانت الأسعار مرتفعة في سائر البضائع .. والأحوال واقفة والسلطان ناظر في الظلم وأخذ أموال الناس"^(٢٠٩). ووصف الأوضاع في سنة ٩٠٣هـ/ ١٤٩٧م، بقوله: "الناس وهم في أمر مريب وقد وقع فيها الغلاء والفناء والمصادرات وجور السلطان في حق الناس وأذى الممالك في حق الرعية، وقد صار الناس في غاية الاضطراب"^(٢١٠).

ويجمل لنا المقرئ في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة"^(٢١١)، آثار الأزمات الاقتصادية على مختلف فئات المجتمع، وقد قسمهم إلى سبعة أقسام على النحو الآتي:

١- أهل الدولة: وقد كثرت الأموال بأيديهم لكثرة ما يتحصل من خراج الأراضي فالأرض التي كان خراجها قبل هذه الحوادث عشرين ألف درهم، صار خراجها مائة ألف درهم، لكن المقرئ يؤكد أن القيمة الشرائية للعملة قد انخفضت خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن القيمة الشرائية للعشرين ألف درهم في العصر المملوكي الأول تفوق المائة ألف درهم خلال العصر المملوكي الثاني.

٢- ميسير التجار وأولي النعمة والترف: لم تتأثر أوضاعهم خلال هذا العصر لكثرة الأموال التي جنوها من الغلاء.

٣- أصحاب البز وأرباب المعاش: فإنهم في هذه المحن يعيشون مما يتحصل لهم من الربح، فإن أحدهم لا يقنع إلا بالكثير من الفوائد.

٤- أصحاب الفلاحة والحرث: وقد هلك معظمهم من شدة الغلاء والوباء والفتن، ومنهم من أثري وهم الذين ارتوت أراضيهم في أوقات المحل فنالوا من زراعتها أموالاً ضخمة وعظمت ثروتهم.

٥- الفقهاء وأرباب الجوامك: وقد ساءت أحوالهم لارتفاع أسعار سائر المبيعات حتى بلغت أضعاف قيمتها المعتادة، بينما لم يتم زيادة أجورهم ومرتباتهم السلطانية، ولم يحدث هناك نوع من التوازن بين الأجور والأسعار لذلك صار الدرهم لا يجدي شيئاً.

٦- أرباب المهن والأجراء والحمالون والخدم والحاكمة ونحوهم: هؤلاء تضاعفت أجورهم كثيراً، إلا أنه لم يبقَ منهم إلا القليل لموت معظمهم بالوباء والفتن، بحيث لا يوجد منهم أحد إلا بعناء.

٧- أهل الخصاصة والمسكنة: هؤلاء فني معظمهم جوعاً وبرداً، ولم يبقَ منهم إلا أقل من القليل.

ويؤكد المقرئ أن جميع أهل الدولة هم خاسرون من الغلاء، لأن القيمة الشرائية للعملة قد انهارت خلال العصر المملوكي الثاني، فمثلاً من كان معلومه مئة درهم في الشهر، فقد كان يأخذها قبل المحن فضة، منها خمسة مثاقيل ذهباً، لكن الآن يأخذ المائة درهم، سبعة عشر رطلاً وتلثي رطل من الفلوس، ولا تبلغ سوى ديناراً "فيشتري بهذه المائة ما كان قبل هذا يشتريه بأقل من عشرين بكثير"^(٢١٢)، وبالتالي فإن أسعار الحبوب والمواد الغذائية وسائر البضائع قد ارتفعت عشرة أضعاف على ما كانت عليه خلال العصر المملوكي الأول.

خامساً- موقف العامة من الغلاء:

سياسة القمع والتسلط على الرعية من سلطنة المماليك حدت من احتجاجات العامة على الغلاء، فنادر ما تتحدث المصادر عن خروج العامة للاحتجاج، وحتى إن خرجوا فسرعان ما تقمع حركاتهم، ففي سنة ٧٩٧هـ/ ١٣٩٤م، احتج العامة للسلطان على الغلاء واستغاثوا^(٢١٣)، غير أن السلطان لم يأبه بهم، وفي سنة ٨٢٨هـ/ ١٤٢٤م، وعلى أثر قلة الخبز في الأسواق، احتج العامة على محتسب القاهرة إلى

السلطان والأمراء، وشكوا إليهم المحتسب وسوء سيرته، إلا أن السلطان قمع حركة الاحتجاج، وأمر فقبض على المحتجين، فقبض على الكثير منهم، فتم سجنهم وضربهم، وقطعت أناملهم وآذانهم^(٢١٤)، وبذلك قمعت الدولة حركة الاحتجاج.

وفي سنة ٨٣٩هـ/ ١٤٣٥م، وأثناء خروج السلطان برسباي الأشرف للرماية كعادته "وقف له العوام واستعاثوا من عدم وجود الخبز في حوانيت الخبازين مع كثرة القمح فلم يعبأ بهم ولا التفت إليهم^(٢١٥)، وهذا الموقف من السلطان دليل قاطع على إهمال شؤون الرعية بل التآمر مع رجال الدولة للتحكم في الأسواق لجني الأرباح الوفيرة.

وفي سنة ٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م، احتج العامة للسلطان الملك الأشرف قايتباي على الغلاء، وشكوا إليه أمور الحسبة بأنها ضائعة، "وإن من بعد العصر ما يوجد خبز عند الدكاكين" ولما تفاقمتم حركة الاحتجاج استجاب لهم السلطان وعزل المحتسب^(٢١٦).

الخلاصة:

يستخلص من البحث النتائج الآتية:

أولاً: إن الأسباب الرئيسة للأزمات الاقتصادية التي شهدتها مصر خلال العصر المملوكي الثاني تتمثل بـ: الفساد الإداري والمالي، وشيوع بيع الوظائف، واضطراب منسوب مياه النيل، وغلاء أطيان الأراضي والمغارم والمصادرات، والتضخم النقدي، والآفات الزراعية، والاضطرابات الداخلية.

ثانياً: كان موقف الدولة من الأزمات باهتاً وحائراً، لا يتناسب مع حجم الغلاء، فكانت تلجأ إلى معالجة بعض الأزمات من خلال مساعدة الفقراء والمساكين، وتغيير المحتسب، وتحديد الأسعار، وطرح الغلال من مخازنها إلى الأسواق.

ثالثاً: كان للأزمات آثار وخيمة على المجتمع والدولة، فهلك ثلثا أهل مصر، وخربت سبعة آلاف وثمانمائة وثلاثون قرية، مما كان لذلك أثر كبير على مجمل الحياة الاقتصادية في الدولة.

رابعاً: إن احتجاج العامة على الغلاء كان نادراً، نظراً لسياسة القمع والتسلط التي كانت تمارسها الدولة.

الهوامش

- (١) الأردب: مكيال مصري للحنطة يتألف من (٦) وبيات، كل وبية (٨) أقداح كبيرة أو (٦١) قدحاً صغيراً، ويساوي الأردب (٦٩,٦ كغم) هنتس، فالتر، المكايل والأوزان الإسلامية، عمان، منشورات الأردنية، عمان، ١٩٧٠، ص ٩٤-٩٥.
- (٢) ابن حجر، أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٩م)، أنباء الغمر بأبناء العصر، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م، ج٢، ص ٢٩٠-٢٩١.
- (٣) الصيرفي، الخطيب الجوهري علي بن داوود (ت ٩٠٠هـ/١٤٩٤م)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، ٣ أجزاء، تحقيق: حسن حبشي، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٣م، ج١، ص ١٢٤.
- (٤) ابن حجر، أنباء الغمر، ج٢، ص ٢٩١.
- (٥) المقرئزي، نقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م)، السلوك لمعرفة دول الملوك، ٤ أجزاء، تحقيق، سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب، مصر، ١٩٧١م، ج٣، ق٢، ص ٥٣٨.
- (٦) المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص ٥٣٨.. الصيرفي، نزهة النفوس، ج١، ص ٨٧-٨٨.
- (٧) المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٢، ص ٥٣٨.
- (٨) الرطل: ويلفظ أيضاً رطل ورطل، والرطل المصري يزن (١٤٤) درهم ٣٧,٥غم، انظر: هنتس، المكايل، ص ٣٠-٣١.

(٩) المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٢، ص ٥٠٩. الصيرفي، نزهة النفوس، ج١، ص٨٨.

(١٠) الصيرفي، نزهة النفوس، ج١، ص١٣٠.

(١١) المصدر نفسه، ج١، ص ٨٧-٨٨؛ المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٢، ص ٥٤٣.

(١٢) المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٢، ص ٨١٩.

(١٣) المصدر نفسه، ج١، ق٢، ص ٨١٩-٨٢٠.

(١٤) الحملة: حمل الدقيق في مصر تساوي ١٣٥ كغم، انظر: هتس، المكايل، ص٢٧.

(١٥) القدح: مكبال مصري وله حجمان: القدح الصغير، وكان كل (١٦) منه تساوي ويبة، وكل (٤٨) تساوي أردب، والويبة تساوي (١٢,٦٨ كغم). هتس، المكايل، ص ٦٥-٨٠.

(١٦) لمزيد من المعلومات، انظر: المقرئزي، السلوك، ج٣، ص ٨٢٥-٨٥٩. الصيرفي، نزهة النفوس، ج١، ص ٣٩٨-٣٩٩؛ ٣٢٩-٤٣٠.

(١٧) المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٢، ص ٨٦٠. الصيرفي، نزهة النفوس، ج١، ص ٤٣٠.

(١٨) المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٢، ص ٨٤٩-٨٧٢. الصيرفي، نزهة النفوس، ج١، ص ٤٣٩.

(١٩) المصدر نفسه، ج٣، ق٣، ص ٩٧٧.

(٢٠) المصدر نفسه، ج٣، ق٣، ص ٩٨٢.

- (٢١) المصدر نفسه، ج٣، ق٣، ص ٩٧٧.
- (٢٢) المصدر نفسه، ج٣، ق٣، ص ٩٧٧، ٩٣٣، ١٠٢٧، ١٠٧٦.
- (٢٣) المصدر نفسه، ج٣، ق٣، ص ٩٣٣.
- (٢٤) المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٣، ص ١١٣٠-١١٣٤؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص ٢، ص ٩٦٩.
- (٢٥) المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٢، ص ١١٥٥.
- (٢٦) المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٢، ص ٣٣١-٣٣٢.
- (٢٧) المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٣٣٤-٣٣٥.
- (٢٨) المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٢٣٩-٢٣٧.
- (٢٩) ابن حجر، أنباء الغمر، ج٧، ص ١٤٨.
- (٣٠) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٢٨٧-٢٨٩.
- (٣١) الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢، ص ٢٥٦-٢٥٩؛ المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٣٣٠-٣٣٧.
- (٣٢) الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢، ص ٢٥٦-٣٥٩.
- (٣٣) المقياس: عمود رخام أبيض مثنى، في موضع ينحصر فيه الماء عند انسيابه إليه، وهذا العمود مفصل على اثنين وعشرين ذراعاً، كل ذراع مفصل على أربعة وعشرين إصباعاً تعرف بالأصابع، ابن إياس، نزهة الأمم، ص ٨٦.
- (٣٤) الذراع: يبلغ معدل طول الذراع في مصر (٨,١٨٧سم) عن الأذرع في البلاد الإسلامية، انظر: هنتس، المكابيل، ص ٨٣-٩٢.

(٣٥) ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي (ت ٩٣٠هـ/ ١٥٢٣م): نزهة الأمم في عجائب والحكم، تحقيق: محمد زينهم، مكتبة متبولي، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٨٦؛ المخزومي، أبو الحسن علي بن عثمان (ت ٥٨٥هـ/ ١١٠٩م)، المنهاج في علم الخراج في مصر، مخطوط منصور لدى الباحث ورقة ١٨.

(٣٦) ابن إياس، نزهة الأمم، ص ٨٧.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٨٦؛ ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م)، معجم البلدان، ٥ أجزاء، دار صادر، بيروت، ١٩٨٤م، ج ٥، ص ١٨٧.

(٣٨) ابن إياس، نزهة الأمم، ص ٨٥.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٨٦- ٨٩؛ انظر أيضاً: القلقشندي، أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ/ ١٤٤٨م): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الفكر، ١٩٨٧م، ج ٣، ص ٥١٦.

(٤٠) المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ٣ أجزاء، تحقيق: محمد زينهم ومديحة الشرقاوي مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨م، ج ١، ص ٢٦؛ المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ٦٧٨.

(٤١) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٢٩١- ٢٩٢.

(٤٢) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٦٧٨؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج ٢، ص ١٦٦؛ ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٨، ص ٢٥٧؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٥١٦؛ ابن إياس، نزهة الأمم، ص ٨٩.

(٤٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٥١٦.

(٤٤) الإصبع: يبلغ طوله في مصر (٣،١٢ سم)، هنتس، المكابيل، ص ٨١.

- (٤٥) المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٢، ص ٨١٩.
- (٤٦) المصدر نفسه، ص ١١١٦-١٣٠٠.
- (٤٧) المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص ١١٣٥.
- (٤٨) ابن إياس، نزهة الأمم، ص ٤٥٣. ابن حجر، أنباء الغمر، ج٨، ص ٣٦٠.
- (٤٩) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٦٤٦.
- (٥٠) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٦٧٢.
- (٥١) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٦٧٨.
- (٥٢) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٧٥٠-٧٥١.
- (٥٣) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٨٠٩. الصيرفي، نزهة النفوس، ج٤، ص ١٦٦.
- (٥٤) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٨٧٤؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٣، ص ٢٤١. ابن حجر، أنباء الغمر، ج٨، ص ٢٥٧.
- (٥٥) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٩٠٢-٩٠٣.
- (٥٦) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ٢١.
- (٥٧) المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٠٩.
- (٥٨) المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٠٤.
- (٥٩) المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٧٠.
- (٦٠) المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٥٣.

- (٦١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٢٩.
- (٦٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٠٤ - ج ٤، ص ٢٥٣..
- (٦٣) ابن إياس، نزهة الأمم، ص ٩٠.
- (٦٤) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ٢، ص ٨٩٤.
- (٦٥) لمزيد من المعلومات، انظر: المقرئزي الخطط، ج ٢، ص ٢٤١-٢٢٤؛ ابن دقماق (ت ٨٠٩هـ / ١٤٠٦): الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تحقيق: محمد كمال الدين، جزآن، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥، ج ٢، ص ٢٦٠-٢٩٦.
- (٦٦) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ١، ص ٤٢٩.
- (٦٧) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ٢٣٩.
- (٦٨) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ٢، ص ٦١٨.
- (٦٩) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ١، ص ٢٢٥؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج ٢، ص ٣٢٢.
- (٧٠) الاستادار: وهو المسؤول عن البيوت السلطانية كلها من مطابخ والشراب هاناه والحاشية والغلمان، وكل ما يحتاجه بيوت السلطان من النفقات والكساوى، وكان من كبار أمراء الدولة، وله سلطان واسع، ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح، ص ١٠٤، هامش (١)؛ المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٨٧.
- (٧١) لمزيد من المعلومات انظر: المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ١، ص ٣٨٨-٣٩٤.
- (٧٢) المصدر نفسه، ج ٤، ق ٢، ص ٦٧٨.

- (٧٣) المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٩٠٩.
- (٧٤) ابن إياس، نزهة الأمم، ص ١٣٥.
- (٧٥) الفدان: مقياس مصري للمساحة ويساوي (٦٣٦٨) متر مربع، هنتس، المكابيل، ص ٩٧-٩٨.
- (٧٦) المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ٨٢-٨٣.
- (٧٧) المصدر نفسه، ص ٨٣.
- (٧٨) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٢٨.
- (٧٩) عن الفتنة بين السلطان والأميران يليغا الناصر ومنطاش، انظر: المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٦١٤ وما بعدها.
- (٨٠) أمير الطبلخاناه: وهم من أرباب السيوف، وله عدة وسبعين فارساً أو ثمانين أو نحو ذلك، ويكتب له بالمجلس العالي. انظر: ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح، ص ١٠٣-١٠٤.
- (٨١) أمراء العشرات: وهو من أرباب السيوف ويخاطبوه بالمجلس السامي عدة كل منهم عشر فرسان. ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح، ص ١٠٥-١٠٦؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص ١٥.
- (٨٢) أتاك العسكر: وهو قائد الجند، وهو أجل أرباب السيوف.
- (٨٣) المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٢، ص ٦١٤.
- (٨٤) الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢، ص ٢٦٤.
- (٨٥) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ١٩٦.

- (٨٦) المصدر نفسه، ج٤، ص ١، ص ٢٢٦-٢٢٧.
- (٨٧) أمير السلاح: هو مقدم السلاحدارية، والمتولي لحمل سلاح السلطان في المجامع الجامعة، وهو المتحدث في السلاح خاناه، وهو من أمراء المؤمنين، المقريري، الخطط، ج٣، ص ٣٨٧.
- (٨٨) الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢، ص ٣٨٣.
- (٨٩) المقريري، السلوك، ج٤، ق ١، ص ٣٩٢.
- (٩٠) المصدر نفسه، ج٤، ص ١، ص ٣٩٣.
- (٩١) المصدر نفسه، ج٤، ص ١، ص ٣٩٥-٣٩٦.
- (٩٢) المصدر نفسه، ج٤، ص ١، ص ٦٧٢.
- (٩٣) المصدر نفسه، ج٤، ص ١، ص ٦٢٦.
- (٩٤) المصدر نفسه، ج٤، ص ١، ص ٦٧٢.
- (٩٥) المصدر نفسه، ج٤، ص ١، ص ٨٦٨-٨٦٩.
- (٩٦) المصدر نفسه، ج٤، ص ١، ص ٨٨٨-٨٨٩.
- (٩٧) المصدر نفسه، ج٤، ق ١، ص ٩١٢-٩١٣. الصيرفي، نزهة النفوس، ج٣، ص ٢٨٣-٢٨٤.
- (٩٨) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ٢٦٢-٢٦٣.
- (٩٩) المقريري، السلوك، ج٣، ص ٢، ص ٥٦٩.
- (١٠٠) المصدر نفسه، ج٣، ق ٢، ص ٩١٢-٩١٣؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٣، ص ٢٩٣-٢٨٤.

- (١٠١) المقرئزي، إغائة الأمة، ص ٨٣-٨٤.
- (١٠٢) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٣٤٥.
- (١٠٣) المقرئزي، إغائة الأمة، ص ٧٩.
- (١٠٤) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٢٢٥-٢٢٦.
- (١٠٥) المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٥٠٣.
- (١٠٦) المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٣٩٣.
- (١٠٧) المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٧٢٨.
- (١٠٨) المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٧٦٦.
- (١٠٩) المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٧٣٢-٧٢٤. الصيرفي، نزهة النفوس، ج٣، ص ١٨٥.
- (١١٠) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٧٨٣.
- (١١١) المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٨٠١.
- (١١٢) المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٨٧٢. الصيرفي، نزهة النفوس، ج٣، ص ٢٣٩.
- (١١٣) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٨٩٤.
- (١١٤) المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٨٠١. الصيرفي، نزهة النفوس، ج٣، ص ١٥٥.
- (١١٥) المتقال: كان وزن المتقال المصري (٢٤) قيراطاً، كل قيراط (١٩٥، ٠غم) = ٤، ٦٨غم، انظر: هنتس، المكاييل، ص ١٢.

(١١٦) لمزيد من المعلومات انظر: المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٣٠٥-٣٠٧.

(١١٧) المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٥٤٩.

(١١٨) المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٦٢٩-٦٣٠.

(١١٩) المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٩٧٨، العيني بدر الدين (ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (حوادث ٤٢٥-٤٤١هـ)، تحقيق: محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م، ص ٢٥٢.

(١٢٠) ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ق٢، ص ٦٩٥. المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٣٠٧.

(١٢١) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٣٤٦.

(١٢٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ق٢، ص ٦٩٥.

(١٢٣) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٢٩.

(١٢٤) المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ١١٢.

(١٢٥) لمزيد من المعلومات انظر: المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٣، ص ١٠٧٦-١١٠٥.

(١٢٦) الصيرفي، نزهة المشتاق، ج٢، ص ٤٠٠، المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٤٣٦.

(١٢٧) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ١٠٧٦-١١٠٥.

(١٢٨) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٣٣١.

- (١٢٩) المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٣، ص ١٠٧٦-١١٠٥.
- (١٣٠) الصيرفي، نزهة المشتاق، ج٢، ص ٤٠٠.
- (١٣١) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٣٥٦-٣٦٤.
- (١٣٢) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٨٥.
- (١٣٣) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٨٢.
- (١٣٤) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٨٥.
- (١٣٥) الصيرفي، نزهة المشتاق، ج٢، ص ٢٦٤-٢٨٩.
- (١٣٦) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٣٥٦.
- (١٣٧) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٦٧٨.
- (١٣٨) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٣٥٦.
- (١٣٩) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ١٠٥-١٠٦.
- (١٤٠) المقرئزي، إغائة الأمة، ص ٧٤.
- (١٤١) المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٢، ص ٨٧٢.
- (١٤٢) المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٣٨٨-٣٨٩.
- (١٤٣) المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٧٤٨.
- (١٤٤) المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٨٥٢.
- (١٤٥) المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٨٧٢.
- (١٤٦) المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ١١٢٣-١١٢٤.

- (١٤٧) المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ١٨.
- (١٤٨) الصيرفي، نزهة المشتاق، ج٢، ص ٤٧٣.
- (١٤٩) المقرئزي، الخطط، ج٢، ص ٢٤١-٢٤٢.
- (١٥٠) عن الفئة انظر: المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٢، ص ٦٠١-٦١٨.
- (١٥١) المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص ٦١٥.
- (١٥٢) المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص ٦٢٨.
- (١٥٣) المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص ١١٣٥-١١٣٦.
- (١٥٤) المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص ١١٣٥.
- (١٥٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٢، ص ٢٣٤.
- (١٥٦) عن هذه الفئة انظر: المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٣، ص ١١٣٦-١١٦٢.
- ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ق١، ص ٦٩٨-٧٠٠.
- (١٥٧) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٥٤٩.
- (١٥٨) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٦٧٨.
- (١٥٩) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ٢٣٧.
- (١٦٠) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ٣٨٨.
- (١٦١) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٧٦٤-٧٦٦.
- (١٦٢) ابن حجر، أنباء الغمر، ج٧، ص ٣٢٣-٣٢٤.
- (١٦٣) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٧٦٤-٧٦٦.

- (١٦٤) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ٢، ص ٨٥٩.
- (١٦٥) الصيرفي، نزهة المشتاق، ج ٣، ص ٤١٧.
- (١٦٦) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ٣، ص ١١٤٠-١٢١٥.
- (١٦٧) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ٣، ص ١١٧٦.
- (١٦٨) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٢١٧.
- (١٦٩) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ٣، ص ٦٥٦.
- (١٧٠) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ٣، ص ٧٦٤.
- (١٧١) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ٣، ص ١٢٢٠.
- (١٧٢) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٢، ص ٨٤.
- (١٧٣) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص.
- (١٧٤) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ٢، ص ٤٦٦.
- (١٧٥) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٥٥٣. الصيرفي، نزهة المشتاق، ج ١، ص ٣١٩.
- (١٧٦) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٨١٩. الصيرفي، نزهة المشتاق، ج ١، ص ٣١٩.
- (١٧٧) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٨٢٠.
- (١٧٨) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٨٥٣-٨٥٦.
- (١٧٩) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٨٥٧.

- (١٨٠) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٨٦٠؛ ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٢، ص ٢٨١-٢٨٢؛ الصيرفي، نزهة المشتاق، ج ١، ص ٤٢٧-٤٣٠.
- (١٨١) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٨٦٠.
- (١٨٢) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٨٥٩.
- (١٨٣) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٣٣٠.
- (١٨٤) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٣٣٤.
- (١٨٥) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٣٣٤-٣٣٥.
- (١٨٦) ابن تغري بدري، النجوم الزاهرة، ج ١٣، ص ١٩١.
- (١٨٧) المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١٩٠.
- (١٨٨) المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١٩١.
- (١٨٩) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ١، ص ٣٤٣. ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٧، ص ٢٠٤.
- (١٩٠) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ١، ص ٣٤٣.
- (١٩١) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ١، ص ٣٤٤.
- (١٩٢) ابن تغري بدري، النجوم الزاهرة، ج ١٣، ص ١٩١.
- (١٩٣) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ١، ص ٣٤٨.
- (١٩٤) ابن تغري بدري، النجوم الزاهرة، ج ١٣، ص ١٩١.
- (١٩٥) المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١٩٠.

- (١٩٦) الصيرفي، نزهة المشتاق، ج٢، ص ٣٠٦.
- (١٩٧) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ١٧.
- (١٩٨) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ٤٣.
- (١٩٩) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ٤٣.
- (٢٠٠) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٥٣١-٥٣٢، ابن تغري بدري، النجوم الزاهرة، ج١٣، ص ٤٧٩، ٤٨٠.
- (٢٠١) المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٣، ص ١١٣٥.
- (٢٠٢) المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٣، ص ١١١٩-١١٢٠.
- (٢٠٣) المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٣، ص ١١٣٥.
- (٢٠٤) المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٩١٢-٩١٣. الصيرفي، نزهة المشتاق، ج٣، ص ٢٨٣-٢٨٤.
- (٢٠٥) لمزيد من المعلومات انظر: المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٢٢٥-٢٢٧.
- (٢٠٦) المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٧٦٤.
- (٢٠٧) المصدر نفسه، ج٤، ق٣، ص ١٢٢٧.
- (٢٠٨) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ٣٧.
- (٢٠٩) المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٤٦.
- (٢١٠) المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٩٥.
- (٢١١) لمزيد من المعلومات انظر: المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ١١١-١١٤.

- (٢١٢) المقرئزى؁ السلوك؁ ج ٤؁ ق ١؁ ص ٢٨.
- (٢١٣) المقرئزى؁ السلوك؁ ج ٣؁ ق ٢؁ ص ٨٦٠. الصيرفى؁ نزهة المشتاق؁ ج ١؁ ص ٤٣٠.
- (٢١٤) المقرئزى؁ السلوك؁ ج ٤؁ ق ٢؁ ص ٦٩٨.
- (٢١٥) الصيرفى؁ نزهة المشتاق؁ ج ١؁ ص ٤٣١.
- (٢١٦) ابن إياس؁ بدائع الزهور؁ ج ٣؁ ص ١٦٥.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي (ت ٩٣٠هـ/١٥٢٣م): نزهة الأسم في العجائب والحكم، تحقيق: محمد زينهم، مكتبة متبولي، القاهرة، ١٩٩٥م.
- ٢- ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي (ت ٩٣٠هـ/١٥٢٣م): نزهة الأسم في العجائب والحكم، تحقيق: محمد زينهم، مكتبة متبولي، القاهرة، ١٩٩٥م.
- ٣- ابن تغري بدري، جمال الدين أبو المحاسن الأتابكي (ت ٧٨٤هـ/١٤٦٩م): النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، ١٤ جزء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.
- ٤- ابن حجر، أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٩م)، أنباء الغمر بأبناء العصر، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٥- ابن دقماق (ت ٨٠٩هـ/١٤٠٦): الجواهر الثمين في سير الملوك والسلطين، تحقيق: محمد كمال الدين، جزءان، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م.
- ٦- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م): حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جزءان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٨م.
- ٧- الصيرفي، الخطيب الجوهري علي بن داوود (ت ٩٠٠هـ/١٤٩٤م)، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، ٣ أجزاء، تحقيق: حسن حبشي، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٣م.
- ٨- العيني بدر الدين (ت ٨٥٥هـ/١٤٥١م)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (حوادث ٤٢٥-٤٤١هـ)، تحقيق: محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.

- ٩- ابن فضل الله العمري، القاضي شهاب الدين أحمد بن يحيى (ت ٧٤٩هـ/ ١٣٨٤م)، التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- ١٠- القلقشندي، أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ/ ١٤٤٨م): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الفكر، ١٩٨٧م.
- ١١- المخزومي، أبو الحسن علي بن عثمان (ت ٥٨٥هـ/ ١١٠٩م)، المنهاج في علم الخراج في مصر، مخطوط منصور لدى الباحث.
- ١٢- المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م)، السلوك لمعرفة دول الملوك، ٤ أجزاء، تحقيق، سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب، مصر، ١٩٧١م.
- ١٣- المقرئ، إغاثة الأمة بكشف الغمة، أو تاريخ المجاعات في مصر، مؤسسة ناصر للثقافة، د. ت.
- ١٤- المقرئ، المواعظ والاعتبار والآثار المعروفة بالخطوط، ٣ أجزاء، تحقيق، محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- ١٥- هنتس، فالتر، المكايل والأوزان الإسلامية، عمان، منشورات الأردنية، عمان، ١٩٧٠م.
- ١٦- ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م)، معجم البلدان، ٥ أجزاء، دار صادر، بيروت، ١٩٨٤م.